يحرم وضع شئ عليه فليتامل والوجه حرمة وضع الصفيحة في
وضع الكيل لا عليها وان لم يكن فيها بيوت اه ونقل الشهاب
الرملي عن جماعة عدم التحريم ثم قال وفيه نظر ولا سيما ان ما
يوضع فيه الكوز وعليه انما دائما بل قد يسمى انا فيحرم
وقد لا يسمى فلا يحرم وعليه يتنزل كلام الجواز المذكور ويتيمم
منه ومما لحفة جواز وضع الكيل لا عليه حيث لا يسمى
انا والذي يتجه ان ما يسمى انا لا يحل مطلقا وما لا يسمى
يحل اتخاذه لا وضع شئ عليه لانه ح يكون انا لذلك الموضوع
وفي المصباح زيادة على هذا فراجعه منه وفي التحفة
صحح في نحو كيس الدراهم الحرير يحله وعللوه بانه منفصل
عن البدن غير مستعمل فيما يتعلق به فيحتمل ان يقال بنظير
هذا هنا ويؤيده تعليلهم حل نحو غطاء الكوز بانه منفصل
عن الاناء لا يستعمل ويحتمل الفرق بان ما هنا اغلظ ولعله
الاقرب ومحل تعليلهم المذكور حيث لم يكن على هيئة اناء
كما علم مما تقرر وخالف الجمال الرملي في جواز اتخاذ هاذكر من
الحرير قائلا لبقائها بيده ولا يلحق بغطاء الاناء غطاء العمامة
وكيس الدراهم اذا اتخذ هما من حرير خلافا للاسنوي فرع
ما جرت به العادة الان في هذه البلاد من تحلية راس مرش
ماء الورد بالفضة رايت نقلا عن بعضهم التحريم قبل رايت من
نقل الاجماع على التحريم والذي يظهر للفقير تخريج ذلك على
ما نقله المشهاب وعبارته قد يطلق راس الكوز
عليها يتخذ من فضة عند كسر راسه الذي بلا قي فم الشارب
ولا كلام انه لهذا حكم الضبة الكبيرة للحاجة وعليها يحمل

وجزم بمثل هذا في الامداد ايضا كالمقدمة الاصلية

نقلوه الاصل هذا عما يجيء الرافعي قال داخرة والاستيخ
والمطلب في شرح التنبيه قال م وفي سراج الدين بحث
قد تسد صنبورة او سكينة من الفضة لا لاستعمال له وما
قالوه في بيع في تجويز راس الاناء بالنسبة للاناء الذي
منع اما مجرد وضعه على الاناء استعمال له انتهى ورد في
حق الامداد والاولى ان يحمل الرافعي ان فيه خلافا في الكفاية
وخرج الشارح بان سيرا بان يصلح للاناء عرفا
فلا كلام في التحريم استعمالا واتخاذا وحينئذ فيحمل
كلام الرافعي على ما اذا كان على هيئة اناء وعليه كلام
الصفيحة ينطبق بما هو هو ما ذكر عليه كلامهم فتحمل

قال المحرر في حاشيته لكن دعواه الاجماع ممنوعة
بل له اصل في الجملة ايضا والله اعلم



لا ثنا في ما هنا قولهم يحل الاستيخا بالنقد لان محله في قطعة لم تطبع او تهيأ له والا حرم الاستيخا
بها ايضا وخرج بالى الذهب والفضة سائر المعادن والى

قوله ولو من فضة كانت الشارح بحث الرافعي المتقدم وكره
والزركشي اتخاذ محل خلاف في الجواز وقد قال النووي في الروضة والاقع
فيه خلافا قال في المجموع لكنه في شرح المهذب واتفق الرافعي في محبة الكا
فاقرة المحاملي اصل

يه حلق اناء الزجاج وهذا هو الذي ارجحه كما جزم به الجمال الرملي عبارة
الايعاب وح فيقال في المرش المذكور اذا اتخذ من فضة عند
كسر راسه فله حكم الضبة الكبيرة للحاجة فهو مكروه والا
فحرام لان حكمه ح حكم الضبة الكبيرة لزينة ورايت في
المطلب لابن الرفعة نقلا عن امام الحرمين انه كلام له ما نصه
فانه اذا ادى على الحاجة اوضيب بالاكسر فانزل الى الزينة
وكذلك التضبيب حيث لا كسر اه اي فانه للزينة قوله
ولانها في هذا اي قولهم يحرم استعمال الذهب والفضة
هنا قولهم في المستيخا بجلد يا المتقدم انه لا استيخا استعمال له
وعليها هنا جرى الشيخ في كتبه تبعا لشيخ الاسلام في شرح الروض
والبهجة والمنهج وجرى عليه الخطيب الشربيني ايضا وهو
الذي رايته في نسخة بخطه الجمال الرملي وقال اسم في حاشيته على
شرح المنهج ما نصه مشى م ر على حرمة الاستيخا مع الاجزاء
اه قوله لان محله اي محل قولهم يحل الاستيخا بالذهب
والفضة في قطعة منهما لم تطبع اما المطبوع قال الزركشي
في الخادم كالدراهم والدنانير فلا يجوز الاستيخا به لحرمته
وينقدر عن تصريح اصحابنا قلت منهم الماوردي والبندنيجي
قول الرافعي فيما سبق اذ المستيخ يتزع الخاتم والدراهم
الذي عليه اسم الله وايضا قال الرافعي اشترط في قطع الذهب
والفضة الخشونة بحيث لا تقلعه ولا يتصور ذلك في النقود
المسكوكة اه ح وفي شرح العباب اذ للمهيأة انا كالمرود
والمطبوعة محترمة بخلافها لخالي عنها اذ لا يعد استيخا
بها مرة فقلا استعمالا في فاتحلا في البول في اناء النقد اه وفي